



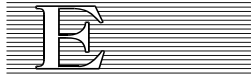
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع السابع للجنة الخبراء

الاجتماع الحادي والثلاثون للجنة الخبراء



Distr.: General

E/ECA/COE/31/23
AU/CAMEF/EXP/23(VII)
20 March 2012

Arabic
Original: English

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا
٢٢ - ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٢

مؤتمر ديربان المعني بالمناخ:
استعراض الاتفاقات والقضايا المعلقة

المحتويات

- ١ - معلومات أساسية، الطريق إلى ديربان ١
- ٢ - موقف أفريقيا وهي تتجه إلى ديربان ٢
- ٣ - النواتج الرئيسية لمؤتمر ديربان ٣
- منهاج ديربان ٣
- فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو ٥
- صندوق المناخ الأخضر ٥
- رؤية مشتركة للعمل التعاوني الطويل الأمد ٦
- التزامات البلدان المتقدمة نحو التخفيف ٨
- إجراءات التخفيف المناسبة على الصعيد الوطني من جانب البلدان المتقدمة النمو ٩
- خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية ١٠
- لجنة التكيف ١٠
- ٤ - ملاحظات ختامية ١١

١ - معلومات أساسية، الطريق إلى ديربان

١ - في نهاية عام ٢٠٠٥ اتخذت أولى الخطوات للنظر في القضايا طويلة الأجل لمفاوضات تغير المناخ. وتقرر في الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف المعقود في مونتريال بكندا، بوصفه اجتماعاً للأطراف في بروتوكول كيوتو، إنشاء الفريق العامل المخصص المعني ببروتوكول كيوتو على أساس المادة ٣ (٩) من البروتوكول التي تخول النظر في مواصلة التزامات الأطراف كما وردت في المرفق الأول، قبل سبع سنوات على الأقل من نهاية فترة الالتزامات الأولى. وفي الوقت ذاته وافق مؤتمر الأطراف الحادي عشر على النظر في التعاون طويل الأجل الذي نصت عليه الاتفاقية، من خلال عقد سلسلة من أربع حلقات عمل عرفت ”بالحوار بشأن الاتفاقية“، استمرت حتى موعد انعقاد مؤتمر الأطراف الثالث عشر. وأنعقد مؤتمر الأطراف الثالث عشر واجتماع الأطراف الثالث في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ في بالي بإندونيسيا.

٢ - وأدت المفاوضات إلى اعتماد خطة عمل بالي. وأنشأت الأطراف الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني طويل الأجل وأوكلوا إليه مهمة التركيز على العناصر الرئيسية من التعاون طويل الأجل التي تم تحديدها أثناء فترة الحوار بشأن الاتفاقية وهي التخفيف، والتكيف، والتمويل، والتكنولوجيا والتصور المشترك للعمل التعاوني طويل الأجل. كما أفضى مؤتمر بالي أيضاً إلى الاتفاق بشأن خريطة طريق بالي التي تقوم على مسارين للتفاوض بموجب الاتفاقية والبروتوكول، وحدد موعداً نهائياً لاختتام المفاوضات أثناء مؤتمر الأطراف الخامس عشر واجتماع الأطراف الخامس في كوبنهاغن في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

٣ - واعتمدت الأطراف أثناء مؤتمر الأطراف الخامس عشر واجتماع الأطراف الخامس بكوبنهاغن، قرارات متوازنة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، تحيط علماً بالاتفاق وتمهد الطريق لكي تقوم الحكومات طوعية بإعلان التزاماتها بشأن التخفيف. وعند الفحص الدقيق يتضح أن الاتفاق راعي جميع العناصر الرئيسية في خطة عمل بالي: وهي هدف طويل الأجل يتمثل في التكيف، والتخفيف، والتمويل، والتكنولوجيا، والغابات إضافة إلى القياس والإبلاغ والتحقق. وشملت بعض العناصر الخاصة باتفاق كوبنهاغن إعلاناً لتقييد ارتفاع درجة الحرارة العالمية بحيث لا يتجاوز درجتين مئويتين، وتعزيز الهدف طويل الأجل بما في ذلك ما يتعلق بارتفاع درجة الحرارة بمعدل درجة ونصف، وقيام البلدان المتقدمة النمو بالالتزام ”بأهدافها الاقتصادية العامة للحد من الانبعاثات بحلول عام ٢٠٢٠“ (المرفق الأول) والالتزام البلدان النامية (غير الأطراف في المرفق الأول) بتنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً وتقديمها في ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، وإخضاع إجراءات التخفيف المتخذة من الدول الأطراف في المرفق الأول للقياس والإبلاغ والتحقق المحلي والإبلاغ عليها كل سنتين، وصدور التزام جماعي من البلدان المتقدمة النمو بتوفير ٣٠ بليون دولار في شكل ”موارد جديدة وإضافية“ في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ ”وتوزيع الاعتمادات بالتوازن بين إجراءات التخفيف والتكيف“ وتعبئة ١٠٠ بليون دولار في السنة من ”مختلف المصادر“ بحلول عام ٢٠٢٠ لتلبية احتياجات البلدان النامية والمحافظة على الغابات من خلال ”برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها“، والتكيف مع تغير المناخ ”للمحد من أوجه الضعف وبناء القدرات على المقاومة في البلدان النامية“.

٤ - ودعا الاتفاق أيضاً إلى إنشاء صندوق كوبنهاغن للمناخ الأخضر وإلى إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى لدراسة سبل تلبية الهدف المتمثل في التمويل وإنشاء آلية للتكنولوجيا بحلول عام ٢٠٢٠ ”من أجل الإسراع بتحقيق تطوير التكنولوجيا ونقلها مسترشدة بنهج تملّيه مصلحة البلدان. وأخيراً أيد الاتفاق استمرار بروتوكول كيوتو كما أيد بالتالي المضي قدماً في المفاوضات على المسارين للفريق العامل المخصص المعني ببروتوكول كيوتو والفريق العامل المخصص بالإجراء التعاوني طويل الأجل.

٥ - وانهقد مؤتمر الأطراف السادس عشر واجتماع الأطراف السادس في كانكون بالمكسيك في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠ في أعقاب عقد أربعة اجتماعات تحضيرية في عام ٢٠١٠ . واعتمد المؤتمر اتفاقات كانكون المتضمنة للقرارات على مساري التفاوض. واستندت الاتفاقات بشكل مباشر على اتفاق كوبنهاغن حيث أدمجت العناصر الأساسية لهذا الاتفاق في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ ومنحها بالتالي المشروعية وإمكانية تنفيذ بعض عناصر الاتفاق. فضلاً عن ذلك لعبت اتفاقات كانكون دوراً هاماً في إعادة تأهيل عملية الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وعززت من دورها المحوري في الدفع قدماً بالسياسة الدولية للمناخ والتعاون بشأنه.

٦ - تواصلت المفاوضات طوال عام ٢٠١١. وعقدت ثلاث دورات تفاوضية للفريق العامل المعني بالتعاون طويل الأجل والفريق العامل المخصص المعني ببروتوكول كيوتو في عام ٢٠١١ من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم في نهاية عام ٢٠١١ عندما يجتمع مؤتمر الأطراف في ديربان، جنوب أفريقيا. وانهقدت الدورات في بانكوك (نيسان/ أبريل)، وبون (حزيران/ يونيه)، ومدينة بنما (أيلول/ سبتمبر). ولذلك ينبغي النظر إلى مؤتمر ديربان كجزء من الجهد العالمي المستمر لتتقيح وتعزيز إطار العمل التنظيمي والتعاوني الدولي بشأن تغير المناخ. وتوضح هذه الورقة السياق العام لعملية التفاوض المؤدية إلى ديربان وتقدم موجزًا لمنهاج عمل ديربان مع تسليط الضوء على الآثار المترتبة على أفريقيا من بعض عناصر منهاج عمل ديربان.

٢ - موقف أفريقيا وهي تتجه إلى ديربان

٧ - لقد كان من المتوقع أن يحسم استمرار بروتوكول كيوتو وتنفيذ اتفاقات كانكون أمر نجاح مؤتمر ديربان. وسوف تنتهي فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو في أواخر عام ٢٠١٢. وأعلنت كل من روسيا وكندا واليابان عن نيتها بعدم الالتزام بأية أهداف ملزمة قانوناً لخفض الانبعاثات، كما يتوقع أن يشكل تحديد فترة الالتزام الثانية تحدياً رئيسياً في ديربان. وزاد من تعقيد هذه الحالة أن البلدان الصناعية المتبقية (ولاسيما الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا وأستراليا) قد أضافت شروطاً مثل الحاجة إلى قيام الدول مصدر الانبعاثات الرئيسية بما فيها الولايات المتحدة والصين والهند بالانضمام إلى إطار العمل.

٨ - لقد اتضح قبل وأثناء المؤتمر أن الاتحاد الأوروبي لا يطالب الصين أو الهند أو أيّاً من البلدان النامية الرئيسية الأخرى بتقديم تعهد ملزم قانوناً بالتخفيض في فترة الالتزام الثانية. إلا أن الاتحاد الأوروبي أوضح بجلاء أنه لن يوقع على فترة الالتزام الثاني إلا إذا "اعتمدت الدول الأخرى (بما فيها جميع الأطراف ولاسيما جميع الاقتصادات الرئيسية) خريطة طريق وجدولاً زمنياً للاتفاق على صفقة عالمية شاملة ملزمة قانونياً في ديربان". أي أن أوروبا سوف توقع على فترة الالتزام الثانية إذا كانت نتيجة المؤتمر تحدد الموعد الذي سوف تنضم إليها فيه جميع الاقتصادات الرئيسية (بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية).

٩ - وكان موقف المجموعة الأفريقية هو أن فترة الالتزام الثانية فترة أساسية للغاية لمصالح أفريقيا نظراً لأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو يشكلان إطار العمل القانوني العالمي الأساسي بشأن تغير المناخ. وأكدت لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ الحاجة إلى إشراك أطراف فاعلة أخرى بغية الحث على تحديد فترة التزام ثانية. ولكن إذا لم يتم تحديد فترة الالتزام الثانية في ديربان فإن موقف أفريقيا يتمثل في العمل من أجل الحفاظ على الهياكل الأساسية لبروتوكول كيوتو على الأقل في الوقت الذي يتم فيه اتخاذ خطوات ملموسة للتوصل إلى اتفاق جديدة ملزم قانونياً.

١٠ - وأكدت لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ أهمية عدم فتح المناقشة من جديد بشأن تمويل المناخ ونقل التكنولوجيا. ففيما يتعلق بتمويل المناخ، كانت هناك وما زالت هناك شكاوى من أن البلدان المتقدمة النمو لم تمتثل على نحو كامل لوعدها بتقديم تمويلًا جديدًا إضافيًا لتسريع البداية، وأن مبلغ الـ ١٠٠ بليون دولار المخصصة للتمويل طويل الأجل قد تواجهه نفس المصير مع أنها لم تكن كافية أصلاً. إلا أنه في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تسود البلدان المتقدمة النمو فإن طرح هذه القضايا ربما يعرقل إحراز التقدم في المفاوضات على الجبهات الأخرى.

١١ - وساهمت اتفاقات كانكون، بجانب إعادة تأكيدها على البداية السريعة والالتزامات بالتمويل طويل الأجل من جانب البلدان المتقدمة النمو حسب ما ورد في اتفاق كوبنهاغن، في إنشاء مؤسستين مهمتين هما صندوق المناخ الأخضر واللجنة الدائمة للتمويل. وأوكلت مهمة تصميم الصندوق الأخضر العالمي إلى لجنة انتقالية. واستطاعت اللجنة الانتقالية إكمال عملها قبل موعد مؤتمر ديربان بقليل وأعدت مشروع تقرير إلى المؤتمر وجاء إعداد التقرير بدلاً من مشروع قرار نظراً لأن الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية أعربت عن عدم موافقتهما على بعض عناصره. وذكر أثناء اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ أن تقرير اللجنة الانتقالية يتفق مع الموقف الأفريقي. وكان من المتوقع أن تلجأ بعض البلدان وهما الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى إعادة فتح النقاش بشأن التقرير بالرغم من أنهما أبديا شعوراً بعدم رغبتهما في إعاقة اعتماد التقرير.

١٢ - وأكدت لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ في سعيها لحماية الموقف الأفريقي أن من الضروري استخدام جميع السبل لتفادي إجراء نقاش بشأن التقرير والتحاور مع البلدين الذين أعربا عن تحفظاتهما بشأن محتوى التقرير. أما إذا اضطرت المجموعة الأفريقية إلى إجراء نقاش بشأن التقرير فقد طلب منها أن تستعد للتفاوض، وبالتالي كان أكثر المواقف أهمية للمجموعة الأفريقية وهي تتجه إلى ديربان فيما يتعلق بالتمويل هو ضمان تشغيل صندوق المناخ الأخضر واعتماد مشروع تقرير مؤتمر الأطراف المقدم من اللجنة الانتقالية.

١٣ - وعلى صعيد التكنولوجيا، كان هناك تحركات لعرض موضوع حقوق الملكية الفكرية. وكانت الحاجة إلى معالجة حقوق الملكية الفكرية بوصفها الحواجز لنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية قد أدرجت أيضاً في موقف أفريقيا الموحد. إلا أنه نظراً للمقاومة الشديدة التي أبدتها الدول المتقدمة النمو للدخول في أي مفاوضات تتعلق بحقوق الملكية الفكرية فإن مناقشة هذه القضايا في ديربان ربما يعوق التقدم المحرز على جبهات التفاوض الأخرى. ولذلك فقد رُئي أن من مصلحة أفريقيا التركيز عند الذهاب إلى ديربان على المسائل ذات الصلة بتشغيل آلية التكنولوجيا المنصوص عنها في كانكون.

٣ - النواتج الرئيسية لمؤتمر ديربان

منهاج ديربان

١٤ - عقد مؤتمر ديربان في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ واستمر لمدة يومين أكثر مما كان مخططاً له في البداية. وأعلن المؤتمر منهاجاً آخر لجولة أخرى من المفاوضات وأصدر قرارات لتفعيل العديد من القرارات المتخذة ضمن اتفاقات كانكون وتحديد فترة التزام ثنائية لبروتوكول كيوتو. ويمكن النظر إلى المؤتمر من وجهة النظر الأفريقية على أنه مؤتمر ناجح لأنه لبي تطلعين رئيسيين من التطلعات الأفريقية وهي تتجه إلى ديربان هما اعتماد الصك المتعلق بصندوق المناخ الأخضر وتحديد فترة الالتزام الثنائية لبروتوكول كيوتو.

١٥ - أنشأ مؤتمر ديربان هيئة فرعية عُرفت ”بالفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان لتعزيز العمل، تم من خلالها إطلاق عملية ”لوضع بروتوكول، وصك قانوني آخر أو وثيقة متفق عليها تكون ملزمة قانونياً بموجب الاتفاقية المنطبقة على جميع الأطراف“. وتقرر أن تستكمل هذه الهيئة الفرعية عملها في موعد أقصاه ٢٠١٥ حتى يتوفر الوقت الكافي للحصول على التصديقات اللازمة لنتائج المفاوضات ودخولها حيز النفاذ ابتداءً من عام ٢٠٢٠.

١٦ - سوف تشمل المفاوضات في إطار هذه الهيئة القضايا المتعلقة بالتخفيف، والتكيف، والتمويل، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وأوجه الشفافية في العمل والدعم وبناء القدرات. ولوحظ أيضاً أن الأطراف قد توصلت إلى تحقيق هدف طويل الأجل في اتفاق كوبنهاغن بالإبقاء على ارتفاع الحرارة في مستوى يقل بمقدار درجتين مئويتين من المستويات قبل الصناعية. وتنص اتفاقات كانكون أيضاً على عملية لاستعراض الهدف طويل الأجل في الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ مع إمكانية اعتماد مستوى ١,٥ درجة كهدف طويل الأجل. وقدمت البلدان المتقدمة النمو بعد مؤتمر كوبنهاغن تعهدات بتحقيق التخفيف على نطاق الاقتصاد. كما عرضت البلدان النامية إجراءات تخفيف ملائمة وطنياً.

١٧ - ويتوفر الآن فهم علمي يقضي بأن الآثار التراكمية لهذه التعهدات لا تعتبر كافية لتحقيق الهدف طويل الأجل^١. أحاط المؤتمر علماً بحقيقة أنه ”يلاحظ بقلق بالغ الفجوة الكبيرة بين الأثر الكلي لتعهدات الأطراف بشأن التخفيف فيما يتعلق بالإنبعاثات السنوية العالمية لغازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٢٠، ومسارات الإنبعاثات الكلية يتفق مع احتمال الإبقاء على الارتفاع في متوسط درجة الحرارة العالمية بأقل من درجتين مئويتين أو ١,٥ درجة فوق المستويات قبل المرحلة الصناعية“.

١٨ - من أجل معالجة ذلك يشترط المؤتمر أن تكفل العملية المعلنة ”تحديد مستوى الطموح وأن تسترشد من جملة أمور بتقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ونواتج استعراض الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ وعمل الهيئات الفرعية. واتساقاً مع ذلك صدر قرار ببدء خطة عمل لتعزيز الطموح في مجال التخفيف، وتحديد واستكشاف الخيارات المتعلقة بمجموعة من الإجراءات التي سيكون من شأنها سد الفجوة في مجال الطموح بغية بذل الجهود الممكنة لتحقيق أقصى قدر من التخفيف من قبل جميع الأطراف“. وتشمل خطة العمل دعوة الأطراف والمراقبين إلى تقديم اقتراحات بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن الخيارات والوسائل لزيادة مستويات الطموح وعقد حلقة عمل أثناء الدورات في دورة التفاوض الأولى في عام ٢٠١٢.

١٩ - كان من المتوقع أن تحل الوثيقة الختامية ”البروتوكول أو الصك القانوني أو الوثيقة الملزمة قانونياً المتفق عليها) محل بروتوكول كيوتو بالرغم من أن ذلك لم يتم الإعراب عنه صراحة في القرار المعني. ويجدر بالذكر هنا أن الولايات المتحدة رفضت التصديق على بروتوكول كيوتو على أساس أن البلدان المتقدمة النمو الرئيسية لا تتحمل التزامات مماثلة. فكل من اليابان وروسيا وكندا رفضت التوقيع على فترة التزام ثانية لبروتوكول كيوتو لذات السبب وكانت كندا قد قررت الانسحاب كلياً من بروتوكول كيوتو بعد أيام قليلة من انتهاء مؤتمر ديربان.

٢٠ - كما أن الأطراف المتبقية الأخرى في البروتوكول التي التزمت بتحقيق أهداف ملزمة قانوناً كالاتحاد الأوروبي وأستراليا ونيوزيلندا قد جعلت موافقتها على فترة الالتزام الثانية مشروطة بتنفيذ منهاج عمل ديربان. وفي الواقع فإن النتيجة المتوقعة سوف تنطبق على جميع الأطراف كما بدأت عملية لرفع مستوى الطموح فيما يتصل بأهداف وإجراءات الخفض. إلا أن شكل أهداف الخفض المستهدف (وإذا كانت أهداف نهائية أو نسبية) ومدى تباين هذه الأهداف بين البلدان ليس واضحاً.

^١ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سد فجوة الإنبعاثات: تقرير موجز لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١١

فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو

٢١ - اتخذ مؤتمر ديربان قراراً بإعلان فترة التزام ثانية لبروتوكول كيوتو. وسوف تبدأ فترة الالتزام الثانية في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وقد تستمر لفترة خمس أو سبع سنوات. وسوف تتحدد المدة الحقيقية للفترة بقرار يصدره الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية بالنسبة للأطراف المدرجين في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو في دورته السابعة. ويجب ملاحظة أن الخيار الأسهل قد يتسبب في حدوث فجوة بين بروتوكول كيوتو وبدء نفاذ وثيقة منهاج عمل ديربان. والهدف الكلي من فترة الالتزام الثانية هو ضمان خفض الانبعاثات الكلية لغازات الدفيئة من جانب الدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول بمعدل ٢٥ إلى ٤٠ في المائة على الأقل من مستويات ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠. ونظراً لعدم توقيع اليابان وروسيا وكندا على فترة الالتزام الثانية وأن الولايات المتحدة ليست طرفاً في البروتوكول أصلاً فليس من الواضح كيف يمكن تحقيق هذا الهدف الكلي.

٢٢ - صدرت أهداف كل واحد من البلدان الأطراف المدرجة في المرفق الأول التي هي أطراف في بروتوكول كيوتو. ووافقت على فترة الالتزام الثانية في مرفق ملحق بالقرار. كما وافقت الأطراف أيضاً على تحويل هذه الأهداف إلى أهداف كمية للحد من الانبعاثات أو تقييدها. وعلى إبلاغ النتيجة بحلول ١ أيار/مايو ٢٠١٢ لكي ينظر فيها الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية بالنسبة للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو في دورته السابعة عشرة. وسوف يقدم الفريق العامل نتائج عمله إلى مؤتمر الأطراف الثامن عشر واجتماع الأطراف الثامن في الدوحة بقطر بغرض تعديل المرفق باء من البروتوكول.

٢٣ - وهناك قضية ترتبط بفترة الالتزام الثانية هي آثار الفاض، أي وحدات الكميات المخصصة (وحدات غازات كيوتو التي كان يمكن للطرف بثها في فترة الالتزام الأولى والتي لم تستخدم). وطلب إلى الفريق العامل المخصص تقييم آثار نقل الوحدات الفائضة إلى فترة الالتزام الثانية والتوصية بالإجراءات الملائمة (التي ينبغي اتخاذها لمعالجة الآثار) أثناء انعقاد مؤتمر الأطراف الثامن المعني بمحادثات المناخ في الدوحة .

٢٤ - يشمل بروتوكول كيوتو سلسلة لست غازات. وربما تضيف فترة الالتزام الثانية غازاً آخر إلى القائمة هو ترفايلوريد النيتروجين إذا قبل الاقتراح الداعي إلى تعديل المرفق ألف من بروتوكول كيوتو في المؤتمر القادم.

صندوق المناخ الأخضر

٢٥ - أنشأت اتفاقات كانكون صندوق المناخ الأخضر واللجنة الدائمة المعنية بالشؤون المالية. ومن المتوقع أن يدير الصندوق جزءاً كبيراً من المائة مليار دولار أمريكي التي اتفقت البلدان المتقدمة على حشدتها بحلول عام ٢٠٢٠. كُلفت لجنة انتقالية لاحقاً بمهمة تخطيط صندوق المناخ الأخضر. واستكملت اللجنة مهمتها في تطوير جهاز لإدارة الصندوق وورفعت تقريراً بذلك للمؤتمر. وكما ذكر من قبل كانت أحد الأولويتين الرئيسيتين لفريق المفاوضين الأفريقيين تتمثل في التأكد من أن مشروع جهاز الإدارة قد تم اعتماده من المؤتمر.

٢٦ - ووافق مؤتمر ديربان على جهاز إدارة الصندوق الذي عُيِّن كهيئة تشغيلية للآلية المالية للاتفاقية أيضاً. ومن المتوخى أنه سيتم وضع ترتيبات بين الصندوق ومؤتمر الأطراف في الدوحة للتأكد من مسؤولية الأول وعمله تحت إشراف هذا الأخير لدعم المشاريع والبرامج والسياسات وغيرها من الأنشطة في البلدان النامية. وسوف يقدم مؤتمر الأطراف في المستقبل التوجيهات لمجلس الصندوق بشأن مسائل مثل السياسات وأولويات البرامج ومعايير الأهلية. وينجز المجلس مهامه بناءً على توجيهات وتقارير مؤتمر الأطراف تلك.

٢٧ - وشكلت قضايا عديدة متعلقة بالصندوق نقاط الاختلاف بين الأطراف أثناء المفاوضات. فعلى سبيل المثال، مقابل الاقتراح المقدم من العديد من البلدان النامية، دافعت الولايات المتحدة عن اعتقادها الراسخ بعدم منح الصندوق الشخصية القانونية. ومع ذلك، قرر المؤتمر في النهاية، أن يمنح الصندوق الشخصية القانونية والأهلية القانونية. وكان من بين نقاط الخلاف الأخرى، هوية البلد المضيف والأمين وأمانة الصندوق.

٢٨ - كما عدد المؤتمر معايير لاختيار من يجب عليه استضافة هذا الصندوق. وشملت المعايير القدرة على منح و/ أو الاعتراف بالشخصية القانونية والأهلية القانونية للصندوق، والقدرة على توفير الامتيازات والحصانات للصندوق بوصفها أمورا ضرورية لتحقيق أغراضه، ولوظيفي الصندوق لأنها ضرورية من أجل كفالة استغلايتهم في ممارسة مهامهم التي تتعلق بالصندوق. ودُعي الأطراف إلى تقديم طلبات لإبداء رغبتهم في استضافة الصندوق إلى المجلس في موعد أقصاه ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٢٩ - وسيقوم المجلس بعملية الاختيار على الملأ وبشفافية، وستعرض نتائجها على المؤتمر لإقرارها. وبالنظر إلى إجراء عدم الاعتراض الذي يستند إليه عمل مؤتمر الأطراف، سيكون من الضروري للمجلس ليس فقط إجراء عملية الاختيار على الملأ وبشفافية بل وإثبات أن الاختيار لأسباب مقبولة من جميع الأطراف التي أبدت رغبتها في استضافة الصندوق. كما كُلف المجلس بالعديد من المهام التي ستحدد مدى سرعة الصندوق في بدء تحقيق غرضه الرئيسي. وتشمل هذه المهام:

- وضع إجراء لعدم الاعتراض يتسم بالشفافية، لضمان الاتساق مع خطط واستراتيجيات تغيير المناخ الوطنية ومع النهج النابع من مصالح البلدان، وكفالة قيام الصندوق بتوفير التمويل الفعال المباشر وغير المباشر للقطاعين العام والخاص؛
- تحقيق التوازن في تخصيص الموارد بين أنشطة التكيف وأنشطة التخفيف؛
- وضع السياسات والإجراءات اللازمة التي ستمكن من تغذيته في وقت مبكر ومناسب؛
- اختيار البلد المضيف؛
- وإلى جانب البلد المضيف، وضع الترتيبات القانونية والإدارية لاستضافة الصندوق بصفة مشتركة مع البلد المضيف والتأكد من منح الشخصية القانونية والأهلية القانونية للصندوق، ومنح الامتيازات والحصانات اللازمة للصندوق، وموظفيه وأن يتم ذلك دون تأخير؛
- إنشاء أمانة مستقلة للصندوق في البلد المضيف وبأسرع ما يمكن؛
- اختيار أمين الصندوق من خلال عملية مناقصة مفتوحة وشفافة وتنافسية تجري في الوقت المناسب لضمان عدم حدوث انقطاع في خدمات الأمين؛
- الشروع في عملية للتعاون مع لجنة التكيف واللجنة التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من الهيئات المواضيعية ذات الصلة المنشأة بموجب الاتفاقية لتحديد الروابط بين الصندوق وهذه الهيئات، حسب الاقتضاء؛
- تعيين الأمانة المؤقتة على أساس المعايير التي حددها مؤتمر ديربان.

٣٠ - والمجلس جزء هام من الهيكل الإداري للصندوق. وتشمل وظائفه - ولكنها لا تقتصر على ذلك - الموافقة على قرارات التمويل ووضع الضمانات البيئية والاجتماعية والمبادئ الائتمانية، ووضع معايير وعمليات التطبيق، وتطبيق نفس المعايير لاعتماد الجهات المنفذة.

٣١ - وبالإضافة إلى ذلك، قرر مؤتمر ديربان أن تكون الأمانة المؤقتة وحدة مستقلة داخل مبني أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتقع على أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومرفق التنمية العالمية مسئولية اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء الأمانة المؤقتة. وسوف تقدم الأمانة المؤقتة الدعم التقني والإداري واللوجستي للمجلس إلى أن يتم إنشاء أمانة مستقلة للصندوق. وعلى الرغم من أن المجلس هو من سوف يختار الأمين في النهاية، إلا أن المؤتمر قد عين البنك الدولي كأمين مؤقت للصندوق.

٣٢ - ووفقا لقرار مؤتمر ديربان، سوف يتألف المجلس من ٢٤ عضوا مقسمين بالتساوي بين البلدان المتقدمة والنامية. علاوة على ذلك، قرر المؤتمر الكيفية التي يتم بها تحديد حصة عضوية البلدان النامية حسب الموقع الجغرافي ومناقشة أندية الأطراف. وسوف يُمثل أفريقيا أربعة أعضاء وأقل البلدان نموا عضو واحد. وسيترك الأمر لمجموعات من الأطراف مثل أفريقيا وأقل البلدان نموا لترشيح ممثليها ولكن من المتوقع أن يكون لدى الأعضاء الخبرة والمهارات اللازمة في مجالات تغير المناخ وتمويل التنمية. كما ينبغي مراعاة التوازن بين الجنسين.

٣٣ - وسوف يرأس المجلس اثنان من الرؤساء المشاركين، وأحدهما من البلدان المتقدمة النمو والآخر من البلدان النامية، ينتخبهما أعضاء المجلس. وعلى غرار طريقة تمرير القرارات في مؤتمر الأطراف، يُشترط أيضا تمرير القرارات التي يصدرها المجلس بتوافق الآراء. وكُلِّف المجلس بوضع إجراءات لاعتماد القرارات في حالة عدم تسني الإجماع عليها. وسيقوم المجلس أيضا بتطوير وتشغيل عمليات الاعتماد للسماح بمشاركة المراقبين في اجتماعاته. وعلى وجه الخصوص، ستتم دعوة أربعة من المراقبين النشطاء للمشاركة — اثنين من ممثلي المجتمع المدني واثنين من ممثلي القطاع الخاص.

٣٤ - ويقر جهاز إدارة الصندوق بأن يكون هناك طريقتان رئيستان للحصول على العضوية هما الحصول المباشر من خلال هيئات التنفيذ الوطنية المعتمدة والحصول الغير مباشر من خلال هيئات التنفيذ المتعددة الأطراف المعتمدة. وهذا تحسن في الطريقة التي يعمل بها مرفق البيئة العالمي ويعكس الطريقة التي يعمل بها صندوق التكيف لبروتوكول كيوتو. بيد أن هناك تحسن كبير مقارنة بالآخر تمثل في أن جهاز إدارة الصندوق يقر أيضا بضرورة توفير الموارد اللازمة لتعزيز قدرات مؤسسات الأطراف بالبلدان النامية بهدف ضمان استيفائها للمبادئ والمعايير الائتمانية والضمانات البيئية والاجتماعية، والتي تعتبر من الشروط الأساسية للاعتماد. ويسمح صندوق التكيف بالطريقة المباشرة.

٣٥ - وحتى الآن، تم اعتماد ثلاث مؤسسات وطنية في أفريقيا^٢ فقط من قبل صندوق التكيف. وأحد أسباب ذلك هو عدم قدرة المؤسسات الوطنية في أفريقيا على استيفاء المعايير الائتمانية التي تعتبر من الشروط الأساسية للاعتماد. وفي هذا الصدد، تُعد الأحكام التي تفوض صندوق المناخ الأخضر بتوفير الموارد اللازمة لتعزيز قدرة المؤسسات على تلبية معايير الاعتماد تحسناً.

رؤية مشتركة للعمل التعاوني الطويل الأمد

٣٦ - في اتفاقات كانكون، حددت الأطراف هدفا عالميا طويل الأمد هو ضمان عدم تجاوز ارتفاع درجة الحرارة ٢ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. وبالإضافة إلى ذلك، اتفقت الأطراف على العمل من أجل تحديد هدف عالمي لخفض الانبعاثات العالمية إلى حد كبير بحلول عام ٢٠٥٠. كما اتفقت الأطراف على العمل من أجل تحديد إطار زمني للسقف العالمي لانبعاثات غازات الدفيئة على أساس أفضل المعارف العلمية المتاحة والحصول على التنمية

^٢ تشمل ذلك معهد جنوب أفريقيا الوطني للتنوع البيولوجي ومركز السنغال للرصد البيئي وصندوق البيئة الوطني لبنين.

المستدامة بطريقة منصفة. وفيما يتعلق بهذا الأخير، اعترفت الأطراف بأن الإطار الزمني للسقف سيكون أطول في البلدان النامية.

٣٧ - اتفقت الأطراف في ديربان، على مواصلة العمل فيما يتعلق بتحقيق هدف التخفيض العالمي والإطار الزمني للسقف العالمي للانبعاثات. والجديد في هذا الصدد هو أنه لا يمكن الاضطلاع باتفاقية الأطراف الخاصة بمراعاة هدف خفض الانبعاثات العالمية والإطار الزمني للسقف العالمي للانبعاثات بصورة مجردة، بل سيراعي ذلك بالضرورة المسائل المتعلقة بسياق مثل هذه الاعتبارات. ويضم السياق خطة عمل بالي، والهدف النهائي للاتفاقية، وأفضل المعارف العلمية المتاحة والحصول العادل على التنمية المستدامة.

٣٨ - وطلب المؤتمر من الفريق المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل المنشأ بموجب الاتفاقية دراسة مسألة العدالة في الحصول على التنمية المستدامة من خلال حلقة عمل في دورته المقبلة وتقديم تقرير عن النتيجة. وهذه مشكلة عويصة. وسيتم إنهاء ولاية هذا الفريق المخصص في المؤتمر المقبل، وقبل إنهاء ولايته، يُتَوَقَّع من الفريق أن يقدم تقريراً إلى المؤتمر عن الهدف العالمي لخفض الانبعاثات والإطار الزمني لسقف الانبعاثات. ولكن أحد العوامل التي ينبغي مراعاتها في تحديد الإطار الزمني هو الحصول العادل على التنمية المستدامة، وهو مفهوم ستنم دراسته من خلال حلقة عمل في عام ٢٠١٢. لذلك، قد لا يكون من الممكن الاتفاق على الهدف العالمي للتخفيضات والجدول الزمني في الدوحة. والسيناريو الأكثر احتمالاً هو تولي منهاج ديربان هذه المهمة.

التزامات البلدان المتقدمة نحو التخفيف

٣٩ - في كانون، حثت الأطراف - بعد إقرار أهداف التخفيف المُقدَّمة النمو من البلدان المتقدمة النمو في أعقاب اتفاق كوبنهاجن - حثت الأخيرين على رفع مستوى تطلعاتهم بهدف الحد من انبعاثاتهم الإجمالية الى مستوى يتسق مع تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فقد طُلب من الأمانة تنظيم حلقات عمل لتوضيح الافتراضات والشروط الضمنية لمثل هذه الأهداف، بما في ذلك استخدام أرصدة انبعاثات الكربون من الآليات القائمة على السوق واستخدام الأراضي، وأنشطة تغيير استخدام الأراضي والحراجة، والخيارات والسبل الكفيلة بزيادة مستوى تطلعاتهم. وتم تنظيم حلقتي عمل من هذا القبيل في عام ٢٠١١ في بانكوك وبون.

٤٠ - واعترف مؤتمر ديربان بالفجوة بين المستوى الكلي للانخفاض المتوقع من تعهدات البلدان النامية والمتقدمة والتي تحتاج إلى الحفاظ على ارتفاع درجة حرارة في مستوى أدنى من ٢ درجة مئوية^٢. وكرر المؤتمر دعوته للبلدان المتقدمة النمو لزيادة تطلعات أهدافهم إلى مستوى يتسق مع التقرير الرابع وتقارير التقييم اللاحقة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. كما اعترف أيضاً بأن توضيح الأهداف من جانب البلدان المتقدمة يبني الثقة المتبادلة بين الأطراف.

٤١ - وفقاً لذلك، تقرر مواصلة عملية التوضيحات من خلال حلقات العمل في عام ٢٠١٢. والهدف من حلقات العمل تلك هو فهم الافتراضات والشروط المتعلقة بالأهداف الفردية، وبخاصة المتعلقة بسنة الأساس وقيم الاحترار العالمي المحتملة وتغطية الغازات وتغطية القطاعات وتخفيضات الانبعاثات المتوقعة ودور استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة واستخدام التخفيضات التعويضية للانبعاثات.

٤٢ - وقرر مؤتمر كانكون أنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو تقديم تقارير كل سنتين تُفصل إجراءات التخفيف التي تمت لتحقيق أهدافها للحد من الانبعاثات والانخفاضات التي تحققت، والانبعاثات المتوقعة، والدعم المالي والتكنولوجيا

^٢ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سد فجوة الانبعاثات: تقرير تجميعي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١١).

وبناء القدرات المقدم إلى البلدان النامية. كما قرر أيضا وضع مبادئ توجيهية للتقارير التي تصدر كل سنتين. واعتمد مؤتمر ديربان المبادئ التوجيهية بشأن إعداد التقارير كل سنتين التي وضعتها البلدان المتقدمة.

٤٣ - كم أنشأ مؤتمر كانكون عملية تحت إمرة الهيئة الفرعية للتنفيذ بغرض الاستعراض للمراجعة والتقييم الدولي لتقارير البلدان المتقدمة النمو التي تصدر كل سنتين. ووضع أيضا برنامج عمل لتطوير وسائل وإجراءات المراجعة والتقييم الدولي. وأقر مؤتمر ديربان بأنه يتعين على عملية المراجعة والتقييم الدولي أن تعزز مقارنة الأهداف والأداء بين جميع البلدان المتقدمة النمو والتي يجب أن تتسم بالكفاءة، وفعالية التكلفة والمنحى العملي بدون فرض عبء مفرط على الأطراف والأمانة. وقرر أيضا أن تتكون العملية من المراجعة التقنية للتقرير الذي يصدر كل سنتين والتقييم المتعدد الأطراف لتنفيذ الأهداف. كما اعتمد المؤتمر أيضا وسائل وإجراءات المراجعة والتقييم الدولي.

إجراءات التخفيف المناسبة على الصعيد الوطني من جانب البلدان المتقدمة النمو

٤٤ - حُيط مؤتمر كانكون علماً بإجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني المقدمة من البلدان النامية وفقا لاتفاق كوبنهاجن. ووافق المؤتمر على مناقشة إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني التي قدمتها البلدان المتقدمة النمو وفقا لاتفاق كوبنهاجن. ووافق المؤتمر على مناقشة تلك الإجراءات في حلقات عمل لفهم تنوعها والافتراضات الضمنية وأي دعم لازم لتنفيذها. وقرر مؤتمر ديربان مواصلة الجهود في عام ٢٠١٢ لفهم تنوع إجراءات التخفيف من جانب البلدان النامية من خلال حلقات العمل. وتشمل المسائل التي ينبغي دراستها الافتراضات الضمنية والمنهجيات، والقطاعات والغازات التي تمت تغطيتها، وقيم الاحترار العالمي المحتمل المستخدمة، واحتياجات الدعم لتنفيذ إجراءات التخفيف ونتائج التخفيف التقديرية. والمقصود من حلقات العمل أيضا هو بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف وتقاسم الخبرات في وضع استراتيجيات تنمية الانبعاثات المنخفضة من جانب البلدان النامية.

٤٥ - وفرضت اتفاقيات كانكون شرطا على البلدان النامية لتقديم تقارير للتحديث كل سنتين تتضمن تحديثات قوائم الجرد لغازات الدفيئة الوطنية، بما في ذلك تقرير الجرد الوطني ومعلومات عن إجراءات التخفيف والاحتياجات والدعم الذي تلقتة. واعتمد مؤتمر ديربان المبادئ التوجيهية لتقارير التحديث التي تصدر كل سنتين.

٤٦ - وقرر مؤتمر كانكون إنشاء سجل لتسجيل إجراءات التخفيف المناسبة على الصعيد الوطني ابتغاء الحصول على دعم دولي وتسهيل عملية مواءمة الدعم مع هذه الإجراءات. كما دشّن برنامج عمل لتطوير الوسائل والمبادئ التوجيهية من أجل تيسير دعم إجراءات التخفيف من خلال نظام التسجيل. وقرر مؤتمر ديربان أن يتسم التسجيل بالديناميكية، ويكون بمثابة مناهج يوضع على شبكة الإنترنت يديره فريق متخصص في الأمانة ويكون منظما بطريقة مرنة لاستيعاب تنوع إجراءات التخفيف ومجموعة من أنواع الدعم. وستكون المشاركة في نظام التسجيل طوعية ويجب ان يسجل فقط المعلومات المقدمة خصيصا لذلك.

٤٧ - وحدد المؤتمر ماهية المعلومات التي ينبغي أن تقدمها البلدان النامية التي تتعلق بإجراءات التخفيف التي يطلبون الدعم الدولي من أجلها وتلك المعلومات التي ينبغي أن تقدمها البلدان المتقدمة التي تتعلق بالدعم متاح والمقدم إلى البلدان النامية. وكلفت الأمانة بتقديم المساعدة للبلدان النامية التي تطلب معلومات عن مصادر الدعم المتاحة في السجل. وطلب من الأمانة تطوير وتقديم نموذج أولي للسجل في الدورة السادسة والثلاثين للهيئة الفرعية للتنفيذ مع تصور لتحسين تصميمه.

٤٨ - وفي مؤتمر كانكون، تم الاتفاق على أن إجراءات البلدان النامية للتخفيف المدعومة دوليا ستكون خاضعة للقياس الدولي والإبلاغ عنها والتحقق منها. وسوف يتم قياس إجراءات التخفيف المدعومة محليا والإبلاغ عنها والتحقق منها على الصعيد المحلي ولكنها ستخضع للتشاور والتحليل الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ستخضع تقارير التحديث التي تصدر كل سنتين للتشاور والتحليل الدولي. ودشن المؤتمر أيضا برنامج عمل لتطوير الوسائل والمبادئ التوجيهية من أجل التشاور والتحليل الدولي.

٤٩ - واعتمد مؤتمر ديربان هذه الوسائل والمبادئ التوجيهية التي تهدف إلى كفاءة العملية وفعالية التكلفة وتكون غير تدخلية وغير عقابية وتحترم السيادة الوطنية. ومازال يتعين على الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية وضع المبادئ التوجيهية العامة للقياس والإبلاغ والتحقق المحلي لإجراءات التخفيف المدعومة محليا.

خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية

٥٠ - حث مؤتمر كانكون البلدان النامية على المساهمة في إجراءات التخفيف في قطاع الغابات من خلال القيام بالأنشطة التالية وفقا لقدرات كل منها وظروفها الوطنية: (أ) خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات؛ (ب) خفض الانبعاثات الناتجة عن تدهور الغابات؛ (ج) حفظ مخزون الكربون في الغابات، و (د) الإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزون الكربون فيها. وتقرر أنه ينبغي تنفيذ هذه الأنشطة على مراحل، بدءا من وضع الاستراتيجيات الوطنية أو خطط العمل والسياسات والتدابير وبناء القدرات، ويليهم تنفيذ السياسات والتدابير الوطنية والاستراتيجيات الوطنية أو خطط العمل التي قد تنطوي على المزيد من بناء القدرات وتطوير ونقل التكنولوجيا وأنشطة البين العلمي القائمة على تحقيق النتائج، والتطور إلى الإجراءات القائمة على تحقيق النتائج التي يجب قياسها والإبلاغ عنها والتحقق منها بطريقة كاملة.

٥١ - وكُلف الفريق المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية باستكشاف خيارات التمويل من أجل التنفيذ الكامل للإجراءات القائمة على النتائج. وفوض مؤتمر ديربان الفريق لوضع وسائل وإجراءات تمويل الإجراءات القائمة على تحقيق النتائج وتقديم تقرير عن التقدم المحرز (بما في ذلك أية توصيات) للمؤتمر في الدوحة.

لجنة التكيف

٥٢ - تم تأسيس إطار كانكون للتكيف من أجل تعزيز جهود التكيف التي تبذلها جميع البلدان. وحدد الإطار مجموعة كبيرة من مجالات العمل ذات الأولوية. وتشمل: (أ) عملية لمساعدة أقل البلدان نموا على التخطيط، وتحديد الأولويات وتنفيذ إجراءات التكيف الخاصة بها؛ (ب) تحسين البحوث المتعلقة بالمناخ والمراقبة المنتظمة ونظم إدارة المعلومات، (ج) تعزيز المؤسسات، (د) تأثير الدعم، وتقييمات قابلية التعرض للخطر والتكيف بما فيها تقييم الاحتياجات المالية وكذلك تقييم خيارات التكيف؛ (هـ) إجراء نقل التكنولوجيات والممارسات والعمليات وبناء القدرات من أجل التكيف.

٥٣ - كجزء من الإطار، تم إنشاء لجنة للتكيف لتزيد من أهمية التكيف في نطاق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتقديم الدعم التقني إلى الأطراف لضمان وجود مشاركة ذات وجهة عملية ومترابطة منطقيا مع القضايا. وبشكل أكثر تحديدا، فوُضت اللجنة لتعزيز تنفيذ العمل المعزز من خلال: الدعم التقني والتوجيه، وتعزيز تبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة، وتعزيز التآزر وتعزيز مشاركة المراكز والمنظمات والشبكات، وتوفير المعلومات عن الممارسات الجيدة بشأن وسائل تحفيز عملية تنفيذ التكيف والحد من قابلية التعرض للمخاطر، ودراسة المعلومات المقدمة من الأطراف عن رصد ومراجعة إجراءات التكيف، وذلك بهدف تزكية اتخاذ المزيد من الإجراءات.

٥٤ - وكُلف الفريق المخصص للعمل التعاوني بوضع تشكيل لجنة التكيف وتحديد الوسائل والإجراءات لها لاعتمادها من قبل المؤتمر. ووضع مؤتمر ديربان تشكيل لجنة التكيف وحدد لها الوسائل والإجراءات.

٤ - ملاحظات ختامية

٥٥ - وفي النهاية، قدم مؤتمر ديربان - على الرغم من تجاوزه اليومين - مطلبين ذوي أولوية لأفريقيا: اعتماد صك إدارة صندوق المناخ الأخضر وفترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو. وأتاحت النتيجة الأخرى للمؤتمر وهي تدشين منهاج دوربان، أتاحت الفرصة لمشاركة عالمية (وليس من الضروري التوحد في الشكل والمضمون) والتي تعتبر ضرورية لمنع ارتفاع درجة الحرارة أعلى من المستويات المقبولة.

٥٦ - ومع ذلك هناك، عدد من القضايا التي تحتاج إلى حل وتتطلب المزيد من التفاوض. وينبغي أن يكون لأفريقيا دورا مُعززا للمؤتمر والمنصات الملائمة الأخرى للمساعدة في التشكيل السريع للاتفاقية المتعلقة بمصادر التمويل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ترسم المفاوضات رؤى من التقرير الذي أعده فريق العمل وعينه الأمين العام للأمم المتحدة. كما يتعين رسملة الصندوق على نحو كافٍ. يؤدي ممثلو أفريقيا وأقل البلدان نموا في المجلس دورا في غاية الأهمية للتأكد من اعتماد السياسات والترتيبات اللازمة للصندوق للبدء في تقديم وظائفه الرئيسية لتعبئة وتخصيص الموارد المالية في أسرع وقت ممكن.

٥٧ - واستعراض الهدف الطويل الأمد المعني بدرجة الحرارة المتفق عليه في مؤتمر كانكون هو مصدر قلق آخر مهم لأفريقيا للتأكد من أن الهدف العالمي المعني بارتفاع درجات الحرارة (٢ درجة مئوية) لا يُعرض أفريقيا إلى مخاطر غير مقبولة. ولذلك، فإنه يتعين على فريق المفاوضات الأفريقيين، والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بشأن تغير المناخ، تعزيز جهودهم لضمان التوصل إلى اتفاقية بشأن نطاق الاستعراض وعناصر أخرى في أقرب وقت ممكن.

٥٨ - من المهم التأكد من اعتماد التعديلات التي أدخلت على بروتوكول كيوتو بنهاية عام ٢٠١٢، ومن عدم وجود فجوة بين فترتي الالتزام الأولى والثانية. لذا، في ضوء ذلك، من المهم دعم فريق المفاوضات الأفريقيين، والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بشأن تغير المناخ في مساهمهم. ويتطلب ذلك من المؤسسات الأفريقية الثلاث الرئيسية (مفوضية الاتحاد الأفريقية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي) أن تنسقا وتعزز نوع الدعم المطلوب للمجموعة. من خلال تحليل نتائج وقضايا ديربان التي سيتم تحديدها في المفاوضات المستقبلية، يجب أن يتم الاتفاق على المجالات التي يمكن للجنة الاقتصادية لأفريقيا توفير الدعم البحثي لها (من خلال المركز الأفريقي للسياسات المناخية) وتنفيذها. ويؤدي مصرف التنمية الأفريقي دورا هاما في توفير الدعم المالي للمجموعة بهدف ضمان المشاركة الفعالة للمجموعة في المفاوضات والجلسات التحضيرية. وتؤدي مفوضية الاتحاد الأفريقي دورا هاما في تعبئة وتوفير النماذج المالية وغيرها من الدعم وتنسيق جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي.